

أثر استخدام الرافعة المالية في السيولة المصرفية - دراسة تحليلية للمصرف التجاري العراقي للمدة (2004-2022)

فراس محمد فؤاد النقشبندى*

قسم تقنيات محاسبية، الكلية التقنية الإدارية جامعة دهوك التقنية، إقليم كردستان – العراق. (firas.mohammed@dpu.edu.krd). تاريخ الاستلام: 2024/02 تاريخ القبول: 2024/06 تاريخ النشر: 2024/11 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2024.12.4.1411>

المستخلص:

إن الهدف من هذا البحث معرفة أثر الرافعة المالية في السيولة المصرفية من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية الصادرة من المصرف التجاري خلال المدة (2004-2022) لكون المصرف المذكور عينة البحث و اعتمد البحث على المنهج التحليلي باستخدام نموذج التأثير لمتغيرات البحث من خلال برنامج (SPSS25) توصل اليه البحث لعدة نتائج منها وجود تأثير الرافعة المالية في السيولة المصرفية و من اهم مقترحات البحث هو تحقيق التوازن بين السيولة و الدخل في المشاريع الاستثمارية لتحقيق الاهداف المصرفية و بهدف خفض المخاطر الناجمة عن النشاطات المصرفية في المستقبل تم الإقتراح إتباع مبداء الصيرفة الشاملة و خاصة في مجال تنويع القروض الممنوحة التي من شأنها تقلل مخاطر العمل المصرفي و خاصة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة .

الكلمات المفتاحية: الرافعة المالية، السيولة المصرفية، النشاط المصرفي، المصارف التجارية.

1. المقدمة

تكمّن مشكلة البحث وجود تأثير الرافعة المالية في السيولة في المصرف التجاري حيث ان زيادة اعتماد المصرف على المصادر الخارجية في التمويل من شأنها ان تؤدي لزيادة السيولة لديها و لكن اعتماد المصرف هذا سيؤدي الى تحمل ادارة المصرف لتكاليف الحصول على التمويل خاصة فيما يخص الودائع الثابتة و ودائع التوفير و كذلك يلزم المصرف الاحتفاظ بالاموال اللازمة بهدف مواجهة عمليات السحب و ذلك لأن المصارف تعتمد بنسبة كبيرة على الودائع الجارية و التي تعتبر من مصادر خارجية للتمويل و عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي:-

هل للرافعة المالية أثر في السيولة المصرفية لدى المصرف التجاري؟ وهل تؤثر الرافعة المالية في السيولة لدى المصرف عينة البحث؟

3.1. أهمية البحث:

يمكن تجسيد أهمية البحث بالآتي :-

أ. أهمية البحث من الجانب النظري : ان البحث في الرافعة المالية في توفير السيولة يساعد في تلافي النقص في الدراسات السابقة التي تربط بين موضوعات البحث و متغيراته كما يمثل بعدا تطبيقيا يضاف للجانب الاكاديمي بما يجعلها من الدراسات المهمة في المجال المصرفي.

ب. أهمية البحث من الجانب العملي: تتجلى أهمية البحث في اثر الرافعة المالية في توفير السيولة و التي تعد من الأهداف المهمة لدى المصارف كما سيمثل هذا البحث بعدا تطبيقيا للجانب العملي من خلال عرض العلاقة التحليلية عن مجمل متغيرات البحث بصيغة تهيء مقترحات موضوعية لمصرف عينة البحث.

للمدير المالي في المصارف العديد من المهام و منها مهمات إدارة النقد و الحصول على التمويل لمزاولة النشاطات المصرفية سواء كانت مصادر التمويل داخلية المتمثلة بحقوق الملكية ام خارجية الودائع بانواعها أو الإقتراض و ان ما يحصل من مصادر التمويل الخارجية هي الرافعة المالية المعبر عنها بنسب المديونية و نسبة القروض الى حقوق الملكية فارتفاع أو انخفاض هذه النسب سيؤثر على صافي نشاط المصرف المتمثل بصافي الربح لأن حصول المصرف على التمويل من مصادر خارجية قد يؤدي لتحمل المصرف تكاليف التمويل المتمثلة بالفوائد المدفوعة عن الودائع الثابتة و التوفير فضلا عن فوائد الاموال المقترضة.

و تعتبر السيولة من المواضيع المهمة في المجال المصرفي إذ ينبغي على إدارة المصرف توفير السيولة اللازمة بهدف مواجهة حالات السحب فضلا عن إن توفير السيولة من الأهداف التي تسعى لها المصارف لتحقيقها و إن الحصول على التمويل من المصادر الخارجية سيؤدي لزيادة السيولة لدى المصرف و إن عملية سداد الاموال التي اقترضها المصرف و عمليات سحب الودائع سيؤدي لخفض السيولة لدى المصارف، و لذا تناول البحث اثر استخدام الرافعة المالية في السيولة لدى المصرف التجاري من خلال البيانات المستخرجة من التقارير الصادرة من المصرف المذكور خلال مدة البحث. و نظرا لأهمية الموضوع قام الباحث بالبحث في أثر نسب الرفع المالي في السيولة لدى المصرف التجاري العراقي.

2.1. مشكلة البحث:

* الباحث المسؤول.

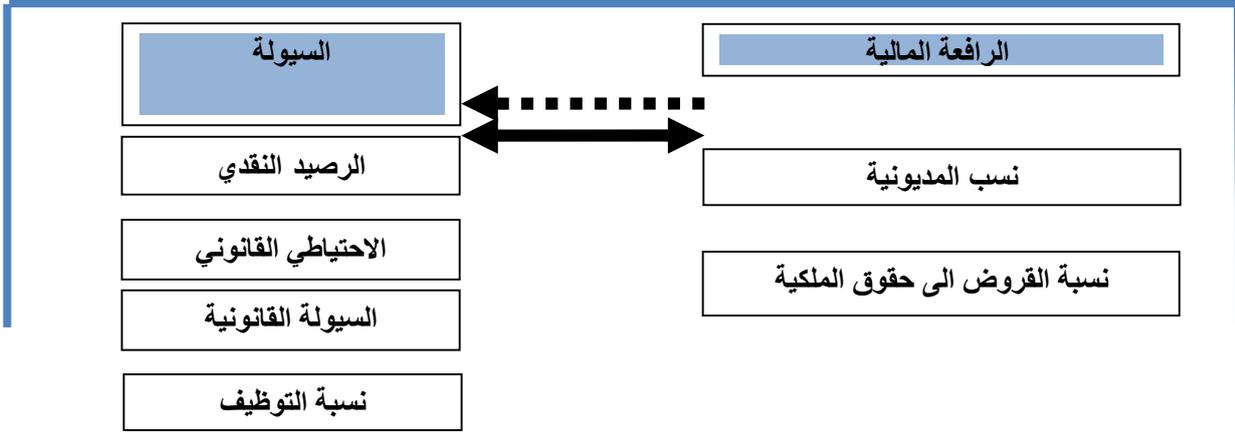
ث. معالجة بعض المشاكل المالية في المصارف التجارية العراقية مثل الحصول على التمويل الخارجي بأقل التكاليف.

5.1 مخطط البحث:

جرى صياغة أنموذج البحث الافتراضي على وفق ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، وبعد مراجعة للبحوث والدراسات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع، جرى تطوير الأنموذج الافتراضي ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة متمثلة بأشكالية البحث ومنطلقاتها الفلسفية والعملية التي نصت على تأثير الرافعة المالية في السيولة ويوضح الشكل (1) الأنموذج الافتراضي للبحث.

4.1. اهداف البحث:

من خلال تحديد مشكلة البحث و أهميتها فإن الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها هي:-
أ. الوقوف عن كثب عن حقيقة الدور الذي تمارسه نسب الرافعة المالية و تأثيرها في السيولة لدى المصارف و المشاكل التي تواجهها المصارف التجارية في العراق لأداء هذه الوظيفة.
ب. الوقوف على واقع العلاقة و طبيعة التعامل بين نسب الرافعة المالية و نسب السيولة .
ت. تشخيص قدرة المصرف التجاري في توفير السيولة .



الشكل (1)
مخطط البحث

المصدر: إعداد الباحث

خ. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابيا في السيولة القانونية.
د. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابيا في نسب التوظيف.

7.1 طبيعة البحث و حدوده:

1.7.1 طبيعة البحث:

سعى هذا البحث للكشف عن (تأثير الرافعة المالية في تحقيق السيولة في المصرف التجاري) وقد سعى البحث الى الرافعة المالية التي تعد من المصطلحات المعاصرة التي يمكن ان تعكس تأثير الرافعة المالية في تحقيق السيولة بتحليل حالة المصرف التجاري.

2.7.1 حدود البحث:

أ. **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذا البحث باعتماد مخططها الافتراضي في مصرف تجاري للدور المتميز للمصرف في النشاط الإقتصادي في العراق و لم يسبق للباحثين إجراء بحوث عن حالة المصرف المذكور كعينة في البحوث .
ب. **الحدود الزمانية:** المدة بين عامي (2004-2022) و السبب في اختيار هذه المدة هو مرور الاقتصاد العراقي في العديد من الحالات التي اثرت على النشاط المصرفي في العراق مثل

ومن اجل تحقيق اهداف البحث فقط وجه المخطط الافتراضي في الشكل (1) ليعزز وجود العلاقة بين الرافعة المالية السيولة و يتضمن المخطط المتغيرات الأتية:-
أ.نسب الرافعة المالية متغيراً مستقلاً و يظم متغيرين هما نسب المديونية و نسبة القروض الى حقوق الملكية.
ب.تمثل نسب السيولة متغيراً تابعاً و يظم اربع متغيرات وهي الرصيد النقدي و الاحتياطي القانوني و السيولة القانونية و نسبة التوظيف.

6.1. فرضيات البحث:

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث على النحو التالي " تؤثر الرافعة المالية ايجابياً في السيولة" و تنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:-
أ. تؤثر نسب المديونية تأثيراً ايجابيا في الرصيد النقدي.
ب. تؤثر نسب المديونية تأثيراً ايجابيا في الاحتياطي القانوني.
ت. تؤثر نسب المديونية تأثيراً ايجابيا في السيولة القانونية.
ث. تؤثر نسب المديونية تأثيراً ايجابيا في نسب التوظيف.
ج. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابيا في الرصيد النقدي.
ح. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابيا في الاحتياطي القانوني.

ب.دراسة عليوي (2019) بعنوان (أثر الرفع المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي)

اجريت هذه الدراسة بهدف معرفة اثر الرفع المالي في الاداء المالي لعدد من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي و منها المصارف، و معرفة اذا كانت هناك فروقات في اثر الرفع المالي بين القطاعات المختلفة و لذا شملت عينة البحث (49) شركة و منها (25) منظمة مالية منها البنك الاردني الكويتي و البنك التجاري الاردني و بنك الاسكان و بنك الاستثمار العربي الاردني خلال المدة بين عامي (2013-2017) عينة للدراسة و تم استخدام اسلوب المنهج التحليلي الوصفي.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها وجود اثر للرفع المالي المقاس من خلال العائد على ا على حقوق الملكية و عدم وجود اثر الرفع المالي على الاداء المالي المقاس من خلال العائد على الموجودات.

2.1.2 الدراسات الأجنبية:

أ. دراسة Kizildag (2015) بعنوان (Financial leverage phenomenon in hospitality industry sub-sector portfolios)

اجري هذا البحث بهدف التعرف على اثر عوامل الرافعة المالية على نتائج الرافعة المالية في عدد من الشركات، و تكونت عينة البحث من (415) شركة و منها المصارف فضلا عن تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على النفوذ المالي للشركات في مختلف القطاعات و الجدير بالذكر ان البحث اعتمد على التقارير المالية الصادرة من شركات عينة البحث خلال مدة البحث و فضلا عن اعتمدها على نتائج الانحدار للوصول لنتائج الدراسة.

توصل البحث لعدة نتائج منها وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة.

ب.دراسة Aregawi و اخرون (2018) بعنوان (Determints Of Leverage And ITS Impact) On Firm PerformanceEthiopian Insurance Industry)

كان الهدف من اجراء هذ البحث هو معرفة تأثير الرافعة المالية على اداء شركات التأمين في اثيوبيا خلال مدة (10) سنوات و هذه المدة كانت خلال سنوات (2006-2016) و بهدف الوصول لنتائج الدراسة استخدم الباحثون اسلوب الانحدار المتعدد لدراسة محددات الرافعة المالية و اداء الشركات باستخدام نموذج العائد على الموجودات و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان لحجم الشركة تأثير ايجابي في ادائها و لمخاطر الاعمال علاقة سلبية مع الرافعة المالية.

2.2 بعض الدراسات المتعلقة بالسيولة:

1.2.2 الدراسات العربية:

أ. دراسة ستو (2016) بعنوان (تأثير نسب السيولة و نسب المديونية على القيمة السوقية للشركة المسعرة في البورصة دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق قطر للاوراق المالية خلال الفترة (2009-2014))

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير نسب السيولة و نسب المديونية في القيمة السوقية للمنظمة لعينة من الشركات المدرجة في سوق قطر و منها المصارف فضلا عن محاولة

الحرب على داعش الارهابي و انخفاض قيمة الدينار سنة (2020) مقابل العملات الاخرى و جائحة كورونا.

8.1. منهج البحث:

يعد هذا البحث تحليل لواقع المصرف التجاري خلال مدة البحث و للوصول لاهداف البحث و فرضياته تم الحصول على التقارير المالية لمصرف عينة البحث لتحليل البيانات .

1.8.1 أدوات جمع البيانات:

اعتمد البحث على التقارير المالية لمصرف عينة البحث التي ستمثل مجتمع البحث للحصول على المعلومات.

2.8.1 ادوات التحليل الاحصائي:

توصف بيانات البحث بانها ذات طبيعة لا معلمية (Non-Parametric) ، لذلك يتطلب اعتماد ادوات احصائية ملائمة لتحليل و معالجة هذه البيانات و اختبار الفرضيات المطروحة، على هذا الأساس فقد تم استخدام الأدوات و الاختبارات التالية:

أ. النسبة المئوية (Percentage) : وهي تعبير رياضي يستخدم لمقارنة كميتين من النوع ذاته او وحدات القياس ذاتها.

ب. الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لوصف متغيرات البحث.

ت. معامل الارتباط لتحديد مدى علاقة الارتباط بين متغيرات البحث.

ث. تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) : احد الأساليب الاحصائية التي تستخدم لتوضيح التأثيرات بين متغيرين احدهما مستقل و الثاني معتمد .

و قد تم تنفيذ تلك الأدوات و الاختبارات لإجراء التحليلات الاحصائية على الحاسوب و بمساعدة التطبيقات الاحصائية الجاهزة وهي (SPSS).

2. بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث

1.2 بعض الدراسات المتعلقة بالرافعة المالية:

1.1.2 الدراسات العربية:

أ. دراسة الوادية (2016) بعنوان (العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين اسعار الاسهم و نسبة الرافعة المالية في الشركات اضافة لمجموعة من المتغيرات وهي (حجم الشركة، الأرباح المتحققة، ربحية السهم، توزيعات الأرباح)، و لتحقيق اهداف الدراسة تم اختيار (24) شركة منها (5) مصارف وهي (بنك فلسطين، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك الوطني، بنك القدس، البنك الاسلامي العربي) في بورصة فلسطين خلال المدة بين عامي (2009-2014).

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين اسعار الاسهم و الرافعة المالية في قطاعات المصارف و الاستثمار و الخدمات و الصناعة في حين تبين عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية و اسعار الاسهم عند اختبار جميع القطاعات معا.

من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان ادارة الارباح تعتبر من الوظائف الاساسية في المصارف القوية التي تمتلك راس مال كبير مقارنة مع المصارف الضعيفة التي لاتمتلك راس مال قوي و لها ربحية اقل.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات و البحوث السابقة إن الدراسات و البحوث السابقة تطرقت اما لمتغيرات الرافعة المالية او لمتغيرات السيولة في الشركات او في المصارف اما هذا البحث تطرق لمتغيرات الرافعة المالية و السيولة معا في المصارف.

3. الرافعة المالية

1.3 مفهوم الرافعة المالية:

تطرق عدد من الباحثين في دراساتهم الى مفهوم الرافعة المالية في العديد من الدراسات المتنوعة حيث يعرفها (كراجة و آخرون، 2006: 251) استخدام المصرف لأموال الغير بكلف ثابتة بهدف تمويل نشاطات المصرف الإستثمارية.

و وفق (Pierre, 2010: 785) إن الرافعة المالية هي درجة اعتماد المصرف في تمويل إستثماراتها جانب الموجودات من الميزانية مما يؤثر على الارباح التي يحققها المصرف .

و يبين (Kizildag, 2015: 9) مزيج من الديون و حقوق الملكية التي يستخدمها المصرف لتمويل موجوداتها المتمثلة بالإستثمارات.

و بحسب (الوادية، 2016: 21) بأنها خليط من من أموال الدائنين و حملة الأسهم و الذي يعبر عن نسبة المطلوبات لمجموع الموجودات و مدى اعتماد المصرف في تمويل نشاطاتها الإستثمارية على أموال الدائنين.

و يرى (عليوي، 2019: 32) مدى اعتماد المصرف في تمويل موجوداتها على مصادر التمويل ذات الفائدة الثابتة سواء كان قرض او سند او سهم ممتاز مما يؤثر على صافي نشاط المصرف.

و وفق (الوالي و الزبيدي، 2019: 6) إن الرافعة المالية هي العلاقة بين الاموال الخاصة للمصرف و الاموال التي تمت إستدانتها بهدف تمويل النشاطات الإستثمارية لتعظيم الربح.

ووفق (Novita & Et. All, 2021: 164) ان الرافعة المالية تشير لدرجة المديونية في المنظمة اي نسبة الديون الى حقوق الملكية و هذه النسبة مهمة جدا للدائنين لان ارتفاع هذه النسبة تعرض ديونهم لخطر عدم السداد.

و يرى (عمر و علي، 2022: 623) تعظيم ربحية المصارف وذلك من خلال المديونية التي يمكن التعبير عنها بالودائع و القروض المستلمة و السندات التي تم إصدارها من قبل المصرف .

2.3 اهمية الرافعة المالية و مؤشراتها:

يشير (Akintoye, 2008: 23) لاهمية الرفع المالي الى استخدام أموال الغير في التمويل بهدف زيادة أرباح التشغيل قبل الفوائد و الضرائب وهو عبارة عن نسبة القروض الى مجموع المطلوبات

و وفق (النجار، 2013: 285) ان الرافعة المالية تقيس درجة الرفع المالي مدى تعرض الشركة الى المخاطر الماليه وهي كذلك تعكس درجة التغير في عائد السهم الواحد من أرباح التشغيل الناتجة عن التغير في نسبة أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب

التوصل لنموذج يفسر قيمة المنظمة من خلال تقدير اهم المؤشرات المرتبطة بالسيولة و المديونية، قد شملت عينة الدراسة عدد من الشركات المدرجة في سوق قطر للاوراق المالية و تم الحصول على البيانات من خلال التقارير الصادرة من شركات عينة الدراسة خلال مدة الدراسة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان نسب السيولة ليس لها تأثير في سعر السهم و بالتالي القيمة السوقية و تبين ان نسب المديونية المتمثلة ب (اجمالي الديون الى حقوق الملكية و الديون الطويلة الاجل الى حقوق الملكية و تدفق الاموال الى حقوق الملكية) تؤثر ايجابيا في سعر السهم.

ب. دراسة ابو شعبان (2017) بعنوان (تأثير السيولة و الفرص الاستثمارية على الهيكل المالي دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين).

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير السيولة و الفرص الاستثمارية في الهيكل المالي للشركات الصناعية و تحليل ابعاد الفرص الاستثمارية في المنظمات الصناعية و مؤشرات قياسها و توضيح مفهوم الهيكل المالي و العوامل المؤثرة فيه و النظريات المفسرة له، و شملت عينة الدراسة (6) شركات مدرجة في بورصة فلسطين لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال، و افترضت الدراسة وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لسيولة على الهيكل التمويلي و تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للفرص الاستثمارية و الهيكل المالي، اما طريقة الحصول على البيانات كانت من خلال التقارير الصادرة من شركات عينة الدراسة، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان مقاييس السيولة في الشركات الصناعية ليس لها تأثير في هيكل راس المال في حين تبين وجود تأثير عكسي للفرص الاستثمارية مستقبلا على الهيكل المالي.

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

أ. دراسة Mania (2018) بعنوان (Effect of Liquidity Management Strategies on Sustainability of Table Banking Groups in Uasin Gishu County, Kenya)

كان الهدف من إجراء هذا البحث هو معرفة تأثير استراتيجيات ادارة السيولة في الاستدامة المصرفية لعينة من المصارف العاملة في كينيا، و تم الحصول على البيانات من خلال استمارة الاستبانة التي تم توزيعها على عدد من الموظفين في المصارف في كينيا .

أفترض البحث ان استراتيجيات ادارة السيولة ليس لها تأثير في استدامة المصرفية لدى المصارف العاملة في كينيا و توصلت للبحث لعدة نتائج منها وجود علاقة ارتباط معنوية بين استراتيجيات ادارة السيولة و الاستدامة في المصارف إذ بلغ معامل الارتباط حوالي (0.623) اما معامل التأثير بلغ حوالي (0.388).

ب. دراسة Huynh (2023) بعنوان (Earnings Management and Bank Liquidity Creation in an Emerging Market)

الهدف من اجراء هذا البحث هو معرفة مدى قدرة ادارة المصارف من تحقيق السيولة من خلال الارباح المتحققة باستخدام عينة من المصارف الفيتنامية خلال المدة بين عامي (2007 - 2019) و تم الحصول على البيانات من خلال التقارير الصادرة من مصارف عينة البحث خلال مدة البحث،

الإستحقاق و هذا يتوقف على قدرة المصرف على تحقيق الدخل ومعدل العائد على الموجودات مقارنة بتكلفة الإقتراض فإذا كانت القدرة على تحقيق الدخل جيدة وكان العائد على الموجودات مساويا لتكلفة الإقتراض فإن المصرف لن يحقق أي ميزة من إستعمال الدين في هيكل تمويله، لذا يكون الأثر منعدما، أما إذا كان العائد على الموجودات أقل من تكلفة الإقتراض فإن العائد على حق الملكية سيكون أقل، كان اعتماد المصرف على الدين في تمويل أصوله مرتفعا، وهي الناحية السلبية لعملية الإقتراض، أما عندما يكون العائد على الموجودات أعلى من تكلفة الإقتراض فإن العائد على حقوق الملكية سيكون مرتفع وهذا الأثر الإيجابي.

2. يتشابه مفهوم الرفع المالي بين المؤسسات المالية والمصرفية من حيث الدلالة، أن أهميته بالنسبة للمصارف أكثر، نظرا لطبيعة وخصوصية عمل المصارف، وتمثل هذه الخصوصية الوساطة المالية بين وحدات الفائض و وحدات العجز المالي، لذا فإن جانب المطلوبات لديها قائم على الإقتراض، في حين يشكل رأس المال نسبة ضئيلة فيها، وكلما زادت قيمة الودائع لديها زادت معها قدرتها على منح الائتمان وإنعكس ذلك على حقوق المساهمين التي تمثل (صمام الامان للمودعين) في حالة تعثر المصرف في تسديدا الالتزامات المترتبة عليه.

4. السيولة المصرفية

1.4 مفهوم السيولة و أهميتها:

تطرق عدد من الباحثين لمفهوم السيولة في العديد من الدراسات المتنوعة تبعا لمفاهيم الخلفيات العلمية إذ يعرفها Koch & Masdonald (2000:508) و قدرة المصرف لتحويل الموجودات الى نقد بأقل التكاليف و بأقصى سرعة لمواجهة الالتزامات الفورية.

و بحسب (ابو حمد و قدوري، 2005: 225) الموجودات النقدية و الموجودات المالية التي تحتفظ بها المصارف بهدف مواجهة المسحوبات النقدية و العاجلة.

و يرى (احلاسة، 2013: 40) إن السيولة المصرفية مدى قدرة المصرف لمواجهة ما يسحبه الزبائن من الاموال المودعة و تقديم القروض للمقترضين عند طلي القروض.

و يبين (Maina, 2018: 2) قدرة المصرف على سداد ما بذمتها من الاستحقاقات و تستخدم السيولة لتحديد الموقف المالي للنشاطات الاستثمارية للمصرف.

اما اهمية السيولة بحسب (أبو حمد و قدوري، 2005: 225) تعدّ السيولة من الأهداف الأساسية للمصرف، وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع و الألتزامات المالية الأخرى المتحقق للمصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب أو هي قدرة المصرف على سداد الإلتزامات حين الاستحقاق أو حين الطلب أو إنها تمثل قدرة المصرف على مواجهة الألتزامات الفورية والمتوقعة من دون تأخير، و تهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة، وهذا يرجع الى سببيني: الأول إن نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني إن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من إلتزامات قصيرة الأجل .

و يرى (Saunders, 1997:324) ان نسب السيولة تقاس بقدرة المصرف على الوفاء بالإلتزاماتها القصيرة الأجل مما لديها من نقدية أو موجودات أخرى سريعة التحول إلى نقدية، ومن أهم الإلتزامات القصيرة الأجل كالودائع بصفة عامة حيث

و يبين (الشيخ، 2008: 52) إن اهمية الرافعة المالية تكمن في الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها ملاك الشركة، لذا فهو يعتمد على الإقتراض لتمويل عمليات الشركة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة أرباح الملاك، وتزداد درجة الرفع المالي بازدياد استخدام مصادر التمويل الخارجي ويمكن للرفع المالي أن يزداد بأدوات مالية غير تقليدية مثل استخدام الخيارات المالية والعقود الأجلة.

و بحسب (عمر و علي، 2022: 624) و بما ان الرافعة المالية تعبر عن درجة مديونية المصرف فيوجد هناك فرق بين الرافعة المالية و نسبها لها التي اهمية كبيرة في التحليل المالي حيث بإمكان هذه المؤشرات تقييم الهيكل المالي للمصرف و مدى اعتمادها على المصادر الخارجية للتمويل و هذه النسب هي:-

1. **نسبة المديونية:** يبين (ستو، 2016: 6-7) ان نسبة المديونية تعبر عن مدى اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية و التي يمكن قياسها وفق المعادلة التالية:-

(مجموع مصادر التمويل الخارجية / مجموع الموجودات)*100

2. **نسبة القروض الى حقوق الملكية:** و وفق (Zelalem, 2020:62) ان نسبة القروض الى حقوق الملكية تعبر عن اجمالي استثمارات المصرف التي تم تمويلها من مصادر التمويل الداخلية المتمثلة بحقوق الملكية و تقاس حسب المعادلة التالية:-

(اجمالي القروض / اجمالي حقوق المكية)*100

3.3 مزايا و عيوب الرافعة المالية:

و وفق (Jensen, 2008:305) أن وجود الرافعة المالية في هيكل تمويل المصارف يهدف بشكل أساسي إلى مضاعفة الأرباح المحققة، من خلال الإعتماد على زيادة الموجودات الثابتة أو الإعتماد على التمويل الخارجي ذو التكاليف الثابتة مميزات الرافعة المالية.

و بحسب (خلف و الوادية، 2016: 22) توجد بعض المزايا للرافعة المالية إذ ماتمت في ظل عائد على الأصول أعلى من تكلفة الإقتراض. وهي:-

1. تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الإقتراض و مردود الإستثمار.

2. عدم تدخل الدائنين في إدارة المصرف، لذا يمكن السيطرة على إدارة المصرف.

3. عدم مشاركة الدائنين في الأرباح عدا الفوائد المدفوعة لهم بحيث يمكن المصرف من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا أمر هو بحاجة إليه دائما خاصة عندما يحتاج إلى مزيد من الإقتراض.

اما عيوب الرافعة المالية يبين (Et. 2018: 894-895 , Aregawi & All) ان الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية بشكل كبير يؤدي لزيادة التكاليف لان الدائنين سوف يفرضون فوائد على المنظمة.

و بحسب كل من (عليوي، 2019: 35) و (Lawrence, 2000:488) ان عيوب الرافعة المالية ما يأتي:-

1. إذ ماتمت عملية التمويل في ظل عائد على الموجودات أقل من تكلفة الإقتراض وهي إنخفاض العائد على حقوق المساهمين لكون مردود الإستثمار أقل من تكلفة الإقتراض تلزم المصرف على توفير السيولة اللازمة للسداد عند موعد

2. عوامل داخلية: هي العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية و التي يكون مصدرها من المصرف نفسه و هذه العوامل هي:-

أ. عمليات الايداع و السحب: توجد هناك علاقة طردية بين ارصدة الحسابات و السيولة حيث إن عمليات الايداع تؤدي لزيادة السيولة في المصارف اما عمليات السحب تؤدي لخفض السيولة لدى المصارف.

ب. عمليات المقاصة: عندما يكون رصيد عمليات المقاصة دائن بعد عمليات التسوية مع البنك المركزي فهذا سيؤدي لزيادة السيولة لدى المصرف لان المصارف المدينة سوف تحول الاموال للمصارف الدائنة.

ت. موقف البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية في كل دولة حيث بإمكانها التأثير على السيولة المصرفية حيث يعمل البنك المركزي لزيادة الاحتياطي القانوني و رفع اسعار الفائدة عند التضخم حيث ان انخفاض عرض النقد الناجم من زيادة الاحتياطي من قبل البنك المركزي يؤدي لخفض السيولة اما في حالة الركود يسعى البنك المركزي لزيادة السيولة لدى المصارف من خلال خفض الاحتياطي و خفض اسعار الفائدة.

و يرى (Huynh, 2023:219-220) بإمكان المصرف خلق السيولة من اتباع الخطوات التالية:-

1. تصنيف كافة البنود داخل الميزانية الى بنود سائلة و شبه سائلة و غير سائلة و هذا يعتمد على السهولة و الكلفة و الوقت الذي يستغرقه الزبائن للحصول على الاموال و كذلك سهولة و تكلفة و الوقت الذي يستغرقه المصارف للتخلص من الالتزامات لتلبية مطالب السيولة.

2. تخصيص الاوزان المناسبة للعناصر وفق المنهج التالي:-
أ. تطبيق الاوزان الإيجابية لفئات الموجودات غير السائلة و الالتزامات السائلة، مع تخصيص قيمة (+0.5) لكل منهما مع الأخذ في الاعتبار مبدأ أن وحدة واحدة من السيولة تتولد عندما تكون وحدة الالتزامات السائلة يستخدم لتمويل وحدة من الأصول غير السائلة.

ب. تعيين اوزان سلبية للأصول السائلة، الالتزامات غير السائلة و حقوق الملكية، مع تحديد قيمة (-0.5) لكل منها بالنظر إلى تلك الوحدة الواحدة يتم استنفاد السيولة عند استخدام وحدة واحدة من الالتزامات غير السائلة أو حقوق الملكية دعم وحدة من الأصول السائلة.

ت. و اخيرا يتم التعامل مع بنود خارج الميزانية.

3. دمج الخطوتين الاولى و الثانية لحساب السيولة المصرفية وفق المعادلة التالية:-

حساب السيولة = 0.5 * (الموجودات غير سائلة + المطلوبات السائلة + ضمانات خارج الميزانية الغير السائلة) - 0.5 * (الموجودات السائلة + المطلوبات الغير السائلة و حقوق الملكية + ضمانات سائلة خارج الميزانية).

3.4 نظريات السيولة المصرفية:

يبين (كاظم، 2014 : 66) ان نظريات السيولة في المصارف هي نظرية القرض التجاري و نظرية امكانية التحويل و نظرية الدخل المتوقع و نظرية ادارة المطلوبات.

أ. **نظرية القرض التجاري:** بحسب (صونيا، 2015 : 23) تفترض هذه النظرية ان سيولة المصرف تتحقق بشكل تلقائي

تمثل السيولة سيقاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أثر سلباً على ربحية المصرف، ومن ناحية أخرى إذا انخفضت السيولة عن الحد المطلوب أدى ذلك إلى حدوث العسر المالي وضعف في كفاءة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين.

أ. المحافظة على استمرارية المصرف لمزاولة نشاطاتها.
ب. تجنب المصرف من مشاكل العسر المالي .
ت. مساعدة المصرف الدخول في النشاطات الاستثمارية.
ث. مواجهة حالات سحب الاموال المودعة المفاجئة.
ج. تمكن السيولة المصرف لمواجهة الالتزامات المصرفية القصيرة الاجل.

2.4 انواع السيولة المصرفية و مصادرها و العوامل المؤثرة فيها:

يبين (شعبان، 2017: 32) ان السيولة المصرفية تنقسم الى نوعين هما سيولة المنظمة و سيولة الاصل

1. سيولة المنظمة : اي امتلاك المصرف لموجودات سائلة و نقدية و شبه نقدية، بعبارة اخرى وجود اموال سائلة لدى المصرف في الوقت المناسب بحيث تمكن المصرف من سداد التزاماتها و مواجهة عمليات السحب.

2. سيولة الوجود: ويقصد سرعة تحويل الموجود الى نقد بدون خسائر و باقل الخسائر الممكن مثل النقد و الحسابات الجارية للمصرف لدى المصارف الاخرى.

اما مصادر السيولة لدى المصارف يرى (علوان، 2015: 23-26) هي:-

1. مصادر داخلية: تشمل المصادر التي يمكن للمصرف الحصول على السيولة و التي تعود ملكيتها للمصرف و تشمل:-
أ. **الاحتياطيات النقدية و الاولى:** و مثل النقد في الصندوق و الودائع لدى المصارف و شيكات قيد التحصيل .

ب. **الاحتياطيات النقدية الثانوية:** و تتمثل في الموجودات التي يمتلكها المصرف بهدف توفير السيولة اي يمكن تحويلها الى نقد سائل بسرعة و باقل الخسائر كالأوراق التجارية المخصومة .

2. مصادر خارجية: بحسب (Rose,1999:354) إن المصارف منذ الستينيات من القرن الماضي سعت لجمع الاموال عن طريق الاستدانة من سوق المال وشهادات الايداع و اتفاقيات البيع و اعادة الشراء و الاستدانة من البنك المركزي. ووفق (القرعان و اخرون، 2014: 300) ان المصارف تسعى و بشكل كبير في الحصول على السيولة عن طريق الاموال المودعة لديها بنسبة كبيرة بعبارة اخرى ان الودائع بانواعها المختلفة تكون مصدرا اساسيا في حصول المصرف على السيولة.

و وفق (ظاهر و حبيب، 2021: 24-23) إن العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية هي:-

1. عوامل خارجية: هي العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية و التي يكون مصدرها خارج المصرف مثل اسعار الصرف و القوانين التي بموجبها يتم تنظيم عمل العقود و شروط الدفع المفروضة بشكل قانوني.

الآخري إضافة الى ارصدة سائلة مثل العملات الاجنبية الوفاء بالالتزامات المترتبة على ذمة المصرف حيث زيادة هذه النسبة تشير لزيادة قدرة المصرف لسداد التزاماتها و هذه النسبة تزداد من خلال زيادة راس مال المصرف عن طريق زيادة الاحتياطيات و الاقتراض من البنك المركزي لضمان الأوراق المالية و استرجاع القروض الممنوحة للزبائن عند الاستحقاق و تقاس هذه النسبة وفق المعادلة التالية:-

نسبة الرصيد النقدي = (نقد في الصندوق + نقد لدى البنك المركزي و المصارف الاخرى + ارصدة سائلة / الودائع و ما في حكمها) * 100

ب. **نسبة الاحتياطي القانوني:** وفق (صونيا، 2015: 18) يحدد البنك المركزي هذه النسبة حيث بموجب تعليمات البنك المركزي تحتفظ المصارف بنسبة من الاموال المودعة لديها لدى البنك المركزي و كلما ازادت هذه النسبة تزداد قدرة البنك المركزي في سداد ما بذمتها من الالتزامات و يمكن قياس هذه النسبة وفق المعادلة التالية :-

نسبة الاحتياطي القانوني = (النقد لدى البنك المركزي/ الودائع و ما في حكمها) * 100.

ت. **نسبة السيولة القانونية:** بحسب (صاحب، 2005: 196 - 197) ان هذه النسبة تشير لمدى امكانية الاحتياطيات الاولية و الثانوية الوفاء بالالتزامات المترتبة على عاتق المصرف و كلما ارتفعت هذه النسبة تزداد قدرة المصرف سداد ما بذمتها من الالتزامات و تقاس هذه النسبة وفق المعادلة التالية:-

نسبة السيولة القانونية = (الاحتياطيات الاولية و الاحتياطيات الثانوية/ الودائع و ما في حكمها) * 100

ث. **نسبة التوظيف:** بحسب (صونيا، 2015: 20) ان هذه النسبة تشير لمدى اعتماد ادارة المصرف على المصادر الخارجية للتمويل ك الودائع و ما في حكمها لمنح القروض و السلف للزبائن حيث كلما ارتفعت هذه النسبة تقل السيولة لدى المصرف و بالتالي تنخفض قدرة المصرف في سداد الالتزامات تجاه المودعين و لكن ارتفاع هذه النسبة تشير لقدرة المصرف على منح القروض الجيدة للزبائن حصول المصرف على الارباح، و تقاس هذه النسبة وفق المعادلة التالية:-

نسبة التوظيف = (القروض و السلف / الودائع و ما في حكمها) * 100.

5. الجانب العملي للبحث

1.5 نبذة مختصرة عن المصرف التجاري العراقي:

تأسس المصرف التجاري في 1992/2/11 براس مال قدره (150) مليون دينار عراقي و استمرت ادارة المصرف بزيادة راسمالها حتى بلغ راس المال سنة (2014) إذ بلغ راسمالها (250) مليار دينار عراقي، و يعتبر المصرف التجاري شركة مساهمة عراقية تمارس النشاطات المصرفية و الإستثمارية تحت إشراف و رقابة البنك المركزي العراقي و تخضع أنشطة مصرف التجاري تحت أحكام قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة (2004) لقد تنامي راس المال في المصرف حتى بلغ حوالي (250) مليار دينار عراقي عام (2014) و من ابرز التطورات الحاصلة فر راس مال المصرف كان في سنة (2005) عندما اشترت مجموعة البنك الاهلي المتحد و مقرها في البحرين (49%) من اسهم المصرف بمبلغ (50) مليار دينار عراقي ممهدا الطريق امام المصرف لشراكة استراتيجية بين

من خلال استرجاع القروض الممنوحة مع فوائدها في تاريخ الاستحقاق و التي يمنحها المصرف لفترات قصيرة، أو بهدف تمويل رأس المال العامل، حيث يرد المقترضون ما اقترضوه من أموال بعد اشباع حاجاتهم المالية و طبقاً لهذه النظرية و تناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، إذ ان اغلب زبائن المصرف هم التجار الذين يبحثون عن التمويل لصفقاتهم التجارية ذات الاجال القصيرة.

ب. **نظرية امكانية التحويل:** وفق (حدة، 2009: 90) تفترض هذه النظرية الى أن المصارف التجارية تعمل على أساس دعم الاحتياطيات الاولية من الموجودات القابلة التحول الى النقد و تمتاز هذه الموجودات بقيمتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة و بدون خسائر او بخسائر قليلة، أي تعتمد النظرية على فكرة سيولة المصرف تكون جيدة اذا كانت لديها موجودات تتحول لنقد باقل خسارة و باسرع وقت ممكن ففي حالة عدم سداد المقترض ما بذمته من الاموال، فإن المصرف يلجأ لتحويل بعض هذه الموجودات ذات القيمة البيعية العالية، كالأوراق التجارية و المالية إلى نقد، أو يتم بيع جزء من الضمان المقدم من قبل المقترض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها.

ت. **نظرية الدخل المتوقع:** بحسب (صونيا، 2015: 25) تفترض هذه النظرية على أساس اعتماد إدارة المصرف تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع الحصول عليها من المقترضين و بهذا يمكن ان يمنح المصرف قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل لان عملية سداد هذه القروض مع فوائدها من قبل المقترضين تكون على شكل اقساط و بسبب انتظام التدفقات النقدية الداخلة للمصرف يجعل من المصرف يتمتع بسيولة عالية، و بذلك يمكن ان تخطط ادارة للسيولة إذا استنادا إلى دفعات القرض التي تمت جدولتها حسب الاتفاق بين المصرف و المقترضين لان المصرف يعتمد على الارباح المتوقع الحصول عليها لضمان السيولة .

ث. **نظرية ادارة المطلوبات:** يبين (حدة، 2009: 91) ان هذه النظرية على تعتمد جانب المطلوبات من الميزانية العمومية، وفق هذه النظرية فإنه بإمكان المصرف الحصول على السيولة من جانب المطلوبات وذلك من قبول انواع جديدة من الودائع مثل شهادات يمكن تداولها و هي شهادات تكون بقيمة اسمية كبيرة و غير شخصية بإمكان حاملها التصرف فيها بالبيع والشراء وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات تصدر بموجب اتفاق بين المصرف و يتحدد فيه معدل الفائدة و تاريخ الاستحقاق، حيث لا يستطيع حاملها استرجاع قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق و ليس بإمكانه بيعها، وفي الغالب تكون قيمتها الاسمية للشهادات القابلة للتداول اكبر من القيمة الاسمية للشهادات الغير القابلة للتداول فضلا عن وجود انواع اخرى للودائع مثل ودايع سوق كل هذه الودائع تسهم في زيادة سيولة لدى المصرف.

4.4 **نسب السيولة:** توجد هناك عدة نسب للسيولة و هذه النسب هي:-

أ. **نسبة الرصيد النقدي:** بحسب (جلدة، 2009: 93-94) ان هذه النسبة تقيس قدرة الرصيد النقدي للمصرف و الارصدة النقدية للمصرف لدى كل من البنك المركزي و المصارف

المصرف التجاري و هذه المجموعة المصرفية (تقرير المصرف التجاري، 2020: 4).

أ. تحليل نسب المديونية

الجدول (1) نسب المديونية لدى مصرف التجاري للمدة (2004-2022) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	مجموع مصادر التمويل الخارجية	مجموع الموجودات	نسب المديونية
1	2004	60.9	73.46	0.829
2	2005	92.9	155.5	0.597
3	2006	100	164.5	0.607
4	2007	125	191	0.65
5	2008	137.6	204.6	0.67
6	2009	124.1	208.3	0.59
7	2010	109.6	204.1	0.53
8	2011	112.2	247.4	0.45
9	2012	150.2	293.4	0.511
10	2013	138.2	334.8	0.41
11	2014	164.8	449.2	0.36
12	2015	115.6	390.1	0.29
13	2016	141.8	423.8	0.33
14	2017	168.8	460.6	0.36
15	2018	159.9	443.9	0.36
16	2019	177.3	449.5	0.394
17	2020	309.1	616.9	0.501
18	2021	197.7	512.3	0.385
19	2022	202.9	528.9	0.383
	المعدل العام	146.7	334.3	0.438

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة من المصرف التجاري.

يتم من الجدول (1) يتبين ان المعدل العام لمجموع مصادر التمويل الخارجية قد بلغ (146.7) مليار دينار عراقي و بلغ المعدل العام لمجموع الموجودات (334.3) مليار دينار عراقي اما المعدل العام لنسبة تحليل نسبة المديونية قد بلغ (0.438) وهذا يشير ان مصرف التجاري و بمعدل (43.8%) قد اعتمد على مصادر التمويل الخارجية خلال مدة البحث. و يتبين من الجدول ذاته في سنة (2004) ساهمت مصادر التمويل الخارجية باكثر مساهمة في تمويل الموجودات خلال مدة البحث و بنسبة (82.9%) و في سنة (2005) انخفضت نسبة المديونية الى (59.7%) لترتفع النسبة في سنة (2006) الى (60.7%) و استمرت بالارتفاع حتى بلغت نسبة المديونية (65%) و (67%) في سنتي (2007) و (2008) على التوالي و بداءت هذه النسبة بالانخفاض (59%) و (53%) و (45) خلال سنوات (2009) و (2010) و (2011) على التوالي للزيادة الحاصلة في قيم مصادر الموجودات مقارنة بانخفاض قيم مصادر التمويل الخارجية و في سنة (2012) ارتفعت نسبة المديونية اذ بلغت حوالي (51.1%) اما في سنوات (2013) و (2014) و (2015) انخفضت نسبة المديونية لتصل الى (41%) و (36%) و (29%) و الجدير بالذكر اقل نسبة مساهمة مصادر التمويل الخارجية لتمويل الموجودات خلال مدة البحث في سنة (2015) و في سنة (2016) بلغت نسبة المديونية حوالي (33%) و ارتفعت هذه النسبة في سنتي (2017) و (2018) لتصبح (36%) اما في سنة (2019) بلغت نسبة المديونية حوالي (50.1%) لترتفع مرة اخرى في سنة (2020) حيث بلغت حوالي (51%) اما في سنة (2021) انخفضت بلغت نسبة المديونية لتبلغ حوالي (38.5%) و لتتخفف في سنة (2022) لتصبح (38.3%) و الجدير بالذكر ان سبب ارتفاع هذه النسبة بسبب ارتفاع قيم الموجودات او لانخفاض قيم مصادر التمويل الخارجية.

ب. تحليل نسبة القروض الى حقوق الملكية

الجدول (2) نسب القروض الى حقوق الملكية لدى مصرف التجاري للمدة (2004-2022) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	القروض	حقوق الملكية	نسبة القروض الى حقوق الملكية
1	2004	14.4	12.5	1.15
2	2005	25	62.6	0.399
3	2006	25.7	63.7	0.403
4	2007	23.4	65.3	0.35
5	2008	10.1	67	0.15
6	2009	6.6	84.1	0.078
7	2010	0.35	94.5	0.003
8	2011	0.82	135.1	0.006

0.016	143.2	2.3	2012	9
0.019	196.5	3.9	2013	10
0.024	284.3	7.1	2014	11
0.035	274.4	9.8	2015	12
0.037	281.9	9.9	2016	13
0.036	291.8	10.7	2017	14
0.041	283.9	11.9	2018	15
0.041	272.2	11.4	2019	16
0.61	307.7	18.8	2020	17
0.086	314.5	27.1	2021	18
0.039	326.05	13.02	2022	19
0.185	187.4	12.22	المعدل العام	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة من المصرف التجاري.

يتبين من الجدول (2) إن المعدل العام للقروض خلال مدة البحث بلغ (12.22) مليار دينار عراقي و بلغ المعدل العام الى حقوق الملكية خلال مدة البحث حوالي (187.4) مليار دينار و المعدل العام لنسبة القروض الى حقوق الملكية بلغ حوالي (18.5%) اما اكبر نسبة تمويل القروض من حقوق الملكية كان في سنة (2004) حوالي (115%) و التي تعتبر اعلى نسبة القروض الى حقوق الملكية خلال مدة البحث اما في سنة (2005) انخفضت و بلغت هذه النسبة حوالي (39.9%) و لترتفع سنة (2006) لتصل الى (40.3%) و من ثم انخفضت هذه النسبة من سنة (2007) الى سنة (2011) حيث بلغت هذه النسبة حوالي (35%) و (15%) و (7.8%) و (0.3%) و (0.6%) على التوالي بسبب انخفاض قيم القروض لترتفع هذه النسبة سنة (2012) لتصل الى (1.6%) و لترتفع نسبة القروض الى حقوق الملكية سنة (2013) لتصل الى (1.9%) و لتستمر بالارتفاع الى سنة (2016) اذ بلغت هذه النسبة

(2.4%) و (3.5%) و (3.7%) في سنوات (2014) و (2015) و (2016) على التوالي للزيادة الحاصلة في القروض الممنوحة و في سنة (2017) انخفضت هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً اذ بلغت حوالي (3.6%) لترتفع الى (4.1%) في سنتي (2018) و (2019) اما في سنة (2020) بلغت نسبة القروض الى حقوق الملكية حوالي (6.1%) لتستمر بالانخفاض للسنوات (2021) و (2022) لتبلغ هذه النسبة حوالي (0.86%) و (0.039%) على التوالي و ان سبب ارتفاع هذه النسبة هو بسبب زيادة الحاصلة في القروض و انخفاضها و الزيادة في الى حقوق الملكية ادى لانخفاض هذه النسبة.

3.5 تحليل السيولة لدى المصرف التجاري العراقي خلال مدة البحث أ. تحليل الرصيد النقدي

الجدول (3) الرصيد النقدي لدى مصرف التجاري للمدة (2004-2022) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	مجموع نقد في الصندوق و البنك المركزي و المصارف و الارصدة السائلة	الودائع و ما في حكمها	نسبة الرصيد النقدي
1	2004	19.4	60.9	31.8
2	2005	108.7	92.9	117
3	2006	31.8	63.7	49.9
4	2007	35.4	65.3	54.2
5	2008	48.7	67	72.7
6	2009	23.1	124.1	18.6
7	2010	42.7	109.6	39
8	2011	108.9	112.2	97.1
9	2012	137.4	150.2	91.5
10	2013	191.8	138.2	138.8
11	2014	134.5	164.8	81.6
12	2015	111.8	115.6	96.7
13	2016	102.8	141.8	72.5
14	2017	83.5	168.8	49.5
15	2018	145.3	159.9	90.9
16	2019	250.3	177.3	141.2
17	2020	421.2	309.1	136.3
18	2021	178.7	159.9	112.3
19	2022	153	168	91
	المعدل العام	122.5	134.17	83.29

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة من المصرف التجاري.

النقدي لدى المصرف التجاري إذ بلغت هذه النسبة حوالي (138.8%) و انخفضت النسبة سنة (2014) لتصبح (81.6%) و في سنة (2015) عادت هذه النسبة لترتفع مرة اخرى لتصل الى (96.7%) و في سنتي (2016) و (2017) انخفضت نسبة الرصيد النقدي لتكون (72.5) و (49.5%) على التوالي لتعود للارتفاع في سنتي (2018) و (2019) للارتفاع و بنسب (90.9) و (141.2) على التوالي علما انه في سنة (2019) سجلت نسبة الرصيد النقدي اعلى نسبة خلال مدة البحث و لتتخف سنة (2020) لتصبح (136.3) و لتتخف في سنتي (2021) و (2022) لتصل الى (112.3%) و (91%) على التوالي و ان سبب ارتفاع هذه النسبة هي زيادة مجموع نقد في الصندوق و البنك المركزي و المصارف و الارصدة السائلة او انخفاض الودائع و ما في حكمها اما انخفاض هذه النسبة سببها انخفاض مجموع نقد في الصندوق و البنك المركزي و المصارف و الارصدة السائلة او ارتفاع الودائع و ما في حكمها.

ب. تحليل الاحتياطي القانوني

يتبين من الجدول (3) ان المعدل العام لمجموع نقد في الصندوق و البنك المركزي و المصارف و الارصدة السائلة بلغ حوالي (122.5) اما المعدل العام للودائع و ما في حكمها بلغ (134.17) في حين ان معدل الرصيد النقدي بلغ (83.29%) و في سنة (2004) بلغت نسبة الرصيد النقدي حوالي (31.8%) في سنة (2005) ارتفعت لتصبح (117%) تمكنت ارصدة الصندوق و لدى المصارف التجارية و لدى البنك المركزي و الارصدة السائلة الاخرى من تغطية الودائع و ما في حكمها ، و في سنة (2006) انخفضت هذه النسبة لتصبح (49.9%) لترتفع سنتي (2007) و (2008) لتصل الى (54.2%) و (72.7%) على التوالي و لتتخف سنة (2009) لتكون (18.6%) و التي تعتبر اقل نسبة الرصيد النقدي خلال مدة البحث و في سنة (2010) اصبح بإمكان ارصدة الصندوق و لدى المصارف التجارية و لدى البنك المركزي و الارصدة السائلة الاخرى من تغطية الودائع و ما في حكمها تغطية الودائع و ما في حكمها بنسبة (39%) و لترتفع هذه النسبة سنة (2011) لتصل الى (97.1%) و انخفضت في سنة (2012) لتصل الى (91.5%) و في سنة (2013) ارتفعت نسبة الرصيد

الجدول (4) الاحتياطي القانوني لدى مصرف التجاري للمدة (2004-2022) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	النقد لدى البنك المركزي	الودائع و ما في حكمها	نسبة الاحتياطي القانوني
1	2004	2.8	60.9	4.5
2	2005	4	92.9	4.3
3	2006	16.9	63.7	26.5
4	2007	17.5	65.3	26.7
5	2008	40.6	67	60.5
6	2009	15.7	124.1	12.7
7	2010	34.6	109.6	31.5
8	2011	97.9	112.2	87.3
9	2012	100.75	150.2	67.1
10	2013	155.9	138.2	112.8
11	2014	120	164.8	72.8
12	2015	105.3	115.6	91.1
13	2016	96.4	141.8	67.9
14	2017	41.7	168.8	24.7
15	2018	71.8	159.9	44.9
16	2019	83.5	177.3	47
17	2020	145.3	309.1	47
18	2021	107	159.9	66.9
19	2022	76.3	168	45.4
	المعدل العام	70.2	134.17	49.5

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة من المصرف التجاري.

(12.7%) اما في سنة (2010) ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني الى (31.5) و لترتفع هذه النسبة سنة (2011) لتصل الى (87.3%) اما في سنة (2012) انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني ليصبح (67.1%) و في سنة (2013) ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني و بشكل كبير لتكون (112.8%) لتتخف هذه النسبة سنة (2014) لتصل الى (72.8%) و لترتفع سنة (2015) لتكون (91.1) اما في سنة (2016) انخفضت هذه النسبة لتصبح (67.9%) لتتخف في سنة (2017) لتكون (24.7%) و في سنة (2018) بلغت حوالي (44.9%) و

عند ملاحظة الجدول (4) يتبين ان المعدل العام للنقد لدى البنك المركزي (70.2) مليار دينار خلال المدة البحث اما المعدل العام للاحتياطي القانوني بلغ (49.5%)، و يتبين من الجدول ذاته ان الاحتياطي القانوني في سنة (2004) قد بلغ (4.6%) لينخفض في سنة (2005) ليصل الى (4.3%) و ارتفع في سنة (2006) ليصبح (26.5) و في سنة (2007) ارتفع معدل الاحتياطي القانوني مقارنة بسنة (2006) ليكون (26.7%) و في سنة (2008) بلغت نسبة الاحتياطي القانوني حوالي (60.5%) و في سنة (2009) بلغت هذه النسبة حوالي

حكمها يؤدي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني و يحصل العكس حيث انخفاض النقد لدى البنك المركزي او زيادة الودائع و ما في حكمها يؤدي لانخفاض الاحتياطي القانوني.
ت. تحليل السيولة القانونية

سننتي (2019) و (2020) ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني لتصل الى (47%) و في سنة (2021) ارتفعت هذه النسبة انخفاضاً كبيراً مقارنة بسنة (2020) لتصل الى (66.9%) اما في سنة (2022) انخفضت هذه النسبة لتصل الى (45.4%) و ان ارتفاع النقد لدى البنك المركزي او انخفاض الودائع و ما في

الجدول (5) السيولة القانونية لدى مصرف التجاري العراقي خلال للمدة (2004-2022) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	الاحتياطيات الاولية و الثانوية	الودائع و ما في حكمها	نسبة السيولة القانونية
1	2004	2.8	60.9	4.5
2	2005	3	92.9	3.2
3	2006	3.7	63.7	5.8
4	2007	5.3	65.3	8.1
5	2008	7	67	10.4
6	2009	6.7	124.1	5.3
7	2010	6.4	109.6	5.8
8	2011	2	112.2	1.7
9	2012	4.5	150.2	2.9
10	2013	7.7	138.2	5.8
11	2014	9.6	164.8	5.8
12	2015	11	115.6	9.5
13	2016	11.6	141.8	8.2
14	2017	14.4	168.8	8.5
15	2018	15.1	159.9	9.4
16	2019	15.3	177.3	8.6
17	2020	26.3	309.1	8.5
18	2021	24.5	159.9	15.3
19	2022	23.5	168	13.9
	المعدل العام	10.54	134.17	7.4

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة من المصرف التجاري.

يتبين من الجدول (5) ان المعدل العام للاحتياطيات الاولية و الثانوية قد بلغ (10.54%) اما المعدل العام لنسبة السيولة القانونية خلال مدة البحث بلغ (7.4%) و في سنة (2004) كان معدل نسبة السيولة القانونية حوالي (4.5%) و انخفضت هذه النسبة سنة (2005) لتصبح (3.2%) و ارتفعت هذه النسبة سنة (2006) لتكون (5.8%) و في سنتي (2007) و (2009) ارتفعت لتصبح (8.1%) و (10.4%) على التوالي اما في سنة (2009) انخفضت هذه النسبة لتصل الى (5.3%) و في سنة (2010) ارتفعت هذه النسبة لتصبح (5.8%) و في سنة (2011) انخفضت نسبة السيولة القانونية لتصبح (1.7%) و عادت هذه النسبة لترتفع في سنوات (2012)، (2013)، (2014)، (2015) بنسب

يتبين من الجدول (5) ان المعدل العام للاحتياطيات الاولية و الثانوية قد بلغ (10.54%) اما المعدل العام لنسبة السيولة القانونية خلال مدة البحث بلغ (7.4%) و في سنة (2004) كان معدل نسبة السيولة القانونية حوالي (4.5%) و انخفضت هذه النسبة سنة (2005) لتصبح (3.2%) و ارتفعت هذه النسبة سنة (2006) لتكون (5.8%) و في سنتي (2007) و (2009) ارتفعت لتصبح (8.1%) و (10.4%) على التوالي اما في سنة (2009) انخفضت هذه النسبة لتصل الى (5.3%) و في سنة (2010) ارتفعت هذه النسبة لتصبح (5.8%) و في سنة (2011) انخفضت نسبة السيولة القانونية لتصبح (1.7%) و عادت هذه النسبة لترتفع في سنوات (2012)، (2013)، (2014)، (2015) بنسب

الجدول (6) نسب التوظيف لدى مصرف التجاري العراقي للمدة (2004-2022) بوحدة مليار دينار عراقي

ت	السنة	القروض و السلف	الودائع و ما في حكمها	نسب التوظيف
1	2004	14.4	60.9	23.6
2	2005	25	92.9	26.9
3	2006	25.7	63.7	40.3
4	2007	23.2	65.3	35.5
5	2008	10.1	67	15
6	2009	6.6	124.1	5.3
7	2010	0.3	109.6	0.27

0.7	112.2	0.8	2011	8
1.5	150.2	2.3	2012	9
2.8	138.2	3.9	2013	10
4.3	164.8	7.1	2014	11
8.4	115.6	9.8	2015	12
7	141.8	9.9	2016	13
6.3	168.8	10.7	2017	14
7.4	159.9	11.9	2018	15
6.4	177.3	11.4	2019	16
6.1	309.1	18.8	2020	17
16.9	159.9	27.1	2021	18
7.7	168	13.02	2022	19
11.7	134.17	12.22	المعدل العام	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقارير الصادرة من المصرف التجاري.

التوالي و في سنتي (2016) و (2017) انخفضت نسب التوظيف لتصبح حوالي (7%) و (6.3%) على التوالي و ارتفعت نسبة التوظيف لدى المصرف التجاري سنة (2018) لتصل الى (7.4%) و لتتخفف في سنتي (2019) و (2020) لتصل الى (6.4%) و (6.1%) على التوالي و في سنة (2021) ارتفعت لتكون (16.9%) و ف سنة (2022) انخفضت لتصبح (7.7%) و بسبب زيادة القروض و السلف او انخفاض الودائع و ما في حكمها ترتفع نسبة التوظيف و تنخفض هذه النسبة بسبب انخفاض القروض و السلف او زيادة الودائع و ما في حكمها.

5.5 تحليل اثر الرافعة المالية في السيولة

عند ملاحظة الجدول (6) ان المعدل العام للقروض و السلف لدى المصرف التجاري خلال مدة البحث بلغت (11.22) اما المعدل العام لنسبة التوظيف بلغت حوالي (11.7%) و في سنة (2004) كانت نسبة التوظيف (23.6%) و في سنتي (2005) او (2006) ارتفعت نسبة التوظيف لتصبح (26.9%) و (40.3%) على التوالي اما في سنوات (2007)، (2008)، (2009)، (2010) انخفضت نسبة التوظيف لدى المصرف التجاري لتكون بنسب (35.5%)، (15%)، (5.3%) و (0.27%) على التوالي و في سنوات (2011)، (2012)، (2013)، (2014)، (2015) ارتفعت نسبة التوظيف لتكون النسب (0.07%)، (1.5%)، (2.8%)، (4.3%) و (8.4%) على

الجدول (7) تأثير نسب المديونية في السيولة

Df	Sig	F المحسوبة	R ²	R	المتغير المستقل نسب المديونية المتغير المعتمد
1,18	0.057	4.182	0.197	-0.444	الرصيد النقدي
1,18	0.005	10.499	0.382	**0.618	الاحتياطي القانوني
1,18	0.009	8.791	0.341	**0.584	السيولة القانونية
1,18	0.061	4.018	0.191	0.437	نسب التوظيف

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد على نتائج الحاسبة الألكترونية.

ب. يتبين من الجدول (7) ان تأثير نسب المديونية في الاحتياطي القانوني قد بلغت حوالي (38.2%) بعلاقة عكسية اذا بلغت قيمة R² حوالي (-0.618) عند درجتي الحرية (1 و 18) و هذا يشير ان التغير بدرجة واحدة في نسب المديونية يرافقه تغير عكسي في الاحتياطي القانوني حوالي (0.382) و الجدير بالذكر ان قيمة F المحسوبة بلغت حوالي (10.499) و بذلك تقبل الفرضية الثانية لفرضيات التأثير التي تنص على " تؤثر نسب المديونية تأثيراً ايجابياً في الاحتياطي القانوني" و السبب في القبول هو ان هذا العلاقة العكسية بين المتغيرين التي تؤدي لرفع السيولة لدى المصرف.

ت. يتبين من الجدول (7) وجود تأثير عكسي لنسب المديونية و السيولة القانونية و و بلغ قيمة R² حوالي (0.341) بعلاقة

ويتبين من الجدول (7) مايلي:-
أ. يتبين من الجدول (7) وجو تأثير عكسي لمتغير نسب المديونية على الرصيد النقدي حيث بلغ قيمة R² (0.197) و هذا ما يفسر ان نسب المديونية تؤثر بنسبة (19.7%) على الرصيد النقدي و بلغت قيمة F المحسوبة (4.182) عند درجتي الحرية (1 و 18) و هذا يؤكد قبول فرضية التأثير الاولى التي تنص على " يوجد أثر ايجابي لنسب المديونية على الرصيد النقدي" و السبب في قبول الفرضية هو ان هذا التأثير هو تأثير عكسي و الدليل على ذلك معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.444) لانه كلما قلت نسب المديونية يرتفع الرصيد النقدي و بالتالي ترتفع السيولة.

الحرية (1 و 18) و هذا يدل ان نسب المديونية تؤثر بنسبة (19.1%) في نسب التوظيف و بلغت قيمة F المحسوبة (4.018) بذلك ترفض الفرضية الرابعة من فرضيات التأثير التي تنص على " تؤثر نسب المديونية تأثيراً ايجابياً في نسب التوظيف". و ذلك لوجود تأثير طردي و كبير لنسب المديونية في نسب التوظيف لان زيادة نسب المديونية تؤدي لزيادة نسب التوظيف في الاموال لدى المصرف لان القروض التي يمنحها المصرف تعتبر اموال موظفة من قبل المصرف و تعتبر ديون بذمة الجهة المستفيدة من القرض.

عكسية بين نسب السيولة و السيولة القانونية عند درجتي الحرية (1 و 18) و بلغت قيمة F المحسوبة (8.791) و هذا يدل ان تغير بدرجة واحدة في نسب المديونية تؤدي للتغير العكسي ب (0.341) في السيولة القانونية و بذلك تقبل الفرضية الثالثة من فرضيات التأثير التي تنص على " تؤثر نسب المديونية تأثيراً ايجابياً في السيولة القانونية". و السبب في قبول هذه الفرضية هو وجود تأثير كبير لنسب المديونية في السيولة القانونية المعبر عنها بعلاقة عكسية حيث كلما انخفضت نسب المديونية تزداد السيولة.

ث. يتبين من الجدول (7) وجود تأثير لمتغير نسب المديونية في نسب التوظيف اذ بلغت قيمة R^2 حوالي (0.191) عند درجتي

الجدول (8) تأثير نسب القروض الى حقوق الملكية في نسب السيولة

المتغير المستقل نسب القروض الى حقوق الملكية	R	R^2	F المحسوبة	Sig	Df	المتغير المعتمد
الرصيد النقدي	-0.2	0.04	0.709	0.412	1,18	
الاحتياطي القانوني	*-0.519	0.27	6.282	0.023	1,18	
السيولة القانونية	-0.213	0.045	0.805	0.382	1,18	
نسب التوظيف	**0.505	0.355	9.340	0.007	1,18	

المصدر: إعداد الباحث بالإستناد على نتائج الحاسبة الألكترونية.

ت. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية في السيولة القانونية تأثيراً قليلاً اذ بلغت قيمة R^2 (0.045) عند درجتي الحرية (1 و 18) حيث بلغت قيمة F المحسوبة حوالي (0.805) و بذلك يمكن قبول الفرضية الفرعية السابعة من فرضيات التأثير التي تنص " تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابياً في السيولة القانونية" و السبب في قبول الفرضية وجود تأثير قليل بعلاقة عكسية بين المتغيرين حيث ان زيادة نسبة القروض احقوق الملكية يؤدي لانخفاض السيولة القانونية و هذا ما يؤكده العلاقة العكسية بين المتغيرين بقيمة الارتباط البالغة (-0.213) ث. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية في نسب التوظيف حيث بلغت قيمة R^2 حوالي (0.355) اي ان التغير الحاصل في نسبة التوظيف بنسبة (35.5%) من التغيرات الحاصلة في نسب التوظيف تعود لنسبة القروض الى حقوق الملكية اما النسبة الباقية و البالغة (64.5%) تعود لمتغيرات لم يتطرق اليها هذا البحث و بلغت قيمة F المحسوبة حوالي (9.340) و بذلك تقبل الفرضية الاخيرة لفرضيات التأثير التي تنص " تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابياً في نسب التوظيف" بسبب التأثير الكبير لمتغير نسبة القروض الى حقوق الملكية في نسب التوظيف بوجود علاقة طردية بين المتغيرين حيث بلغت قيمة الارتباط حوالي (0.505).

6. الإستنتاجات و المقترحات

1.6 الإستنتاجات:

استنتاجات الجانب النظري

عند ملاحظة الجدول (8) يتبين ما يلي:-
أ. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية في الرصيد النقدي بنسبة (4%) حيث بلغت قيمة R^2 (0.04) عند درجتي الحرية (1 و 18) و هذا يشير ان التغيرات الحاصلة في الرصيد النقدي يعود تأثيرها بنسبة (4%) تعود لمتغير نسبة القروض الى حقوق الملكية اما النسبة الباقية و البالغة حوالي (96%) تعود لمتغيرات لم يتطرق اليها هذا البحث و بذلك تقبل الفرضية الخامسة من فرضيات التأثير التي تنص " تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابياً في الرصيد النقدي" و السبب لقبول الفرضية هو وجود تأثير بنسبة (4%) و بتأثير عكسي لنسبة القروض الى حقوق الملكية في الرصيد النقدي حيث كلما زادت هذه النسبة يقل الرصيد النقدي و الدليل وجود علاقة عكسية بين المتغيرين اذ بلغت قيمة الارتباط (-0.519).

ب. عند ملاحظة الجدول (8) يتبين وجود تأثير لمتغير نسبة القروض الى حقوق الملكية في متغير الاحتياطي القانوني حيث بلغت قيمة R^2 حوالي (0.27) و هذا يدل لوجود تأثير عكسي لمتغير نسبة القروض الى حقوق الملكية في الاحتياطي القانوني بنسبة (27%) و عند درجتي الحرية (1 و 18) و بذلك تم قبول الفرضية السادسة من فرضيات التأثير التي تنص على " تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية تأثيراً ايجابياً في الاحتياطي القانوني". حيث ان نسبة تأثير متغير نسبة القروض الى حقوق الملكية في الاحتياطي القانوني كبيرة و عكسية لوجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرين.

2.6 المقترحات

بعد التوصل للإستنتاجات تم تقديم المقترحات التالية:-
 أ. بهدف تحقيق المصرف التجاري اهداف المصرف المتمثلة بالسيولة و الربحية و الامان لا بد ان يكون هناك توازن بين الاحتفاظ بالسيولة و الدخول في المشاريع الاستثمارية لتحقيق الربحية و الحفاظ على السيولة في نفس الوقت .
 ب. لجؤ المصرف الاعتماد على مصادر التمويل المتنوعة كالودائع بانواعها و بالدينار العراقي و العملات الاجنبية اذ تبين من التقارير الصادرة من المصرف التجاري اعتماد المصرف بشكل كبير على الودائع بالدينار العراقي فقط.
 ت. دخول مصرف التجاري لمشاريع إستثمارية جديدة للحصول على ربحية تجعل من مكانتها التنافسية أكثر قوة التي من شأنها تؤدي لزيادة الناتج القومي في البلد و توفير فرص العمل فضلا عن كونها فرص إستثمارية للمصرف يمكن تحقيق الأرباح من خلالها.
 ث. بهدف خفض المخاطر الناجمة عن النشاطات المصرفية في المستقبل لا بد من إتباع المصرف التجاري لمبدأ الصيرفة الشاملة و خاصة في مجال تنوع القروض الممنوحة التي من شأنها تقلل مخاطر العمل المصرفي و خاصة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة.
 ج. بهدف تحقيق المصرف للربحية بإمكان المصرف التجاري إتباع اسلوب الشمول المالي والتي من شأنه تقديم التسهيلات الائتمانية لكافة الطبقات الاجتماعية و خاصة ذوي الدخل المحدود لحثهم على الدخول في مشاريع الاستثمارية و كذلك قبول المصرف للودائع من كافة الطبقات الاجتماعية.
 ح. من الضروري قيام ادارة المصرف بتطوير الهيكل المالي للمصرف بهدف الوصول الى نسب افضل للرفع المالي لضمان الاثر الايجابي لنسب الرفع المالي في نسب السيولة من خلال إجراء عدد من البحوث و الدراسات المتعلقة بالهيكل التمويلي.
 خ. ضرورة قيام البنك المركزي بمتابعة المصارف بشكل اقوى من السابق لحث ادارات المصارف منح القروض و الدخول في مشاريع استثمارية تخدم الاقتصاد لانه من خلال هذا البحث تبين ان لدى مصرف التجاري نسب التوظيف منخفضة و هذا يعود لعدم منح المصرف القروض بشكل متوازن مع السيولة المتوفرة لديها .
 د. ضرورة تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة السيولة وتحديد مستوى السيولة المرغوب به لدى المصرف التجاري.

7. قائمة المصادر

1.7 المصادر العربية:

التقارير

التقارير السنوية الصادرة من المصرف التجاري العراقي للمدة (2004-2022)

الرسائل و الاطاريح

ابو شعبان، وليد زهير، (2017)، تأثير السيولة و الفرص الاستثمارية على الهيكل المالي دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

احلاسة، رمضان، (2013)، دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

توصل البحث للإستنتاجات التالية:-

أ. سعي المصرف استخدام اموال الغير و تحمها لتكاليف التمويل على ارباح اضافية مع الاحتفاظ بحقوق الملكية دون استثمار اموال راس المال.

ب. تقل السيولة لدى المصرف عندما يكون رصيدها مدينا في عمليات المقاصة و تزداد السيولة عندما يكون رصيد البنك دائن في المقاصة.

استنتاجات الجانب العملي

أ. تشير نسب المديونية لاعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية في تمويل موجوداتها و بنسب متفاوتة بسبب في التغيير في قيم الموجودات و قيم مصادر التمويل الخارجية و ان قيم مصادر التمويل الخارجية لدى مصرف عينة البحث في زيادة مستمرة لان قيمة المبالغ المودعة اكبر من المبالغ المسحوبة .

ب. توصل البحث لنتيجة ان الرصيد النقدي لدى مصرف عينة البحث في بعض السنوات كانت بنسب كبيرة جدا اذ كما في سنة (2013) بلغت هذه النسبة حوالي (138.8%) و هذا سوف يؤدي لانخفاض الربحية في السنة المذكورة.

ب. تفاوتت نسب التوظيف لدى المصرف التجاري اذ بلغت اكبر نسبة التوظيف لدى المصرف (23.6%) سنة (2004) و في سنة (2010) بلغت هذه النسبة (0.27%) و السبب في ذلك يعود لاحتفاظ المصرف بالسيولة في عدد من السنوات.

ت. توصل البحث لنتيجة مفادها ان نسب السيولة القانونية لدى مصرف عينة البحث منخفضة و ذلك لان قيمة الاحتياطات الاولية و الثانوية منخفضة مقارنة بالودائع و ما في حكمها.

ث. تؤثر نسب المديونية في نسب الرصيد النقدي بنسبة ضئيلة جدا حيث بلغت قيمة R^2 حوالي (0.197) بعلاقة عكسية غير معنوية و هذا يؤكد لوجود تأثير لنسب المديونية في نسب الرصيد النقدي في مصرف التجاري في حين بلغت نسبة تأثير نسب المديونية في الاحتياطي القانوني حوالي (0.382) و هذا يدل ان انخفاض نسب المديونية تعود لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصرف التجاري اما تأثيرها في السيولة القانونية تأثير عكسي حيث بلغت قيمة R^2 حوالي (0.045) و السبب في وجود تأثير عكسي ان علاقة الارتباط بين المتغيرين هي سالبة اما تأثيرها على نسب التوظيف بلغت حوالي (0.355) هذا يفسر تأثير نسب المديونية في نسب التوظيف حيث كلما زادت نسب المديونية تزداد نسب التوظيف لدى المصرف و ان التأثير الحاصل في نسب التوظيف و بنسبة (35.5%) يعود للتغيرات الحاصلة في نسب المديونية.

ج. تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية في الرصيد النقدي اذ بلغ معامل R^2 حوالي (0.04) و هذا يدل للعلاقة العكسية بين المتغيرين و الدليل على هذه العلاقة وجود علاقة ارتباط سالبة بين المتغيرين المذكورين في حين تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية في متغير نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغت نسبة التأثير حوالي (0.27) و هذا يفسر ان التغير الحاصل في الاحتياطي القانوني بنسبة (27%) يعود لنسبة القروض الى حقوق الملكية اما تأثيرها في السيولة القانونية بلغت حوالي (0.045) اما تأثيرها في السيولة القانونية بلغت حوالي (0.045) في حين تؤثر نسبة القروض الى حقوق الملكية في نسب التوظيف حيث بلغت قيمة R^2 حوالي (0.355) و هذا يدل ان التغيرات الحاصلة في نسب التوظيف بنسبة (35.5%) سببها نسبة القروض الى حقوق الملكية .

حدة،ريس،(2009)، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة وفي البنوك الاسلامية، ط1، دار اترك للطباعة و النشر،مصر. كراجة، عبدالحليم و ربابعة علي و السكران ياسر،(2006)، الإدارة المالية و التحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط 3، دار صفاء للنشر، عمان،الأردن.

المصادر الاجنبية

Journals.

- Aregawi,iHayleslasieTsegay, Patnai,k Chandra Mohan And Litt, IpseetaSatpathy, D,(2018) Determints Of Leverage And ITS Impact On Firm PerformanceEthiopian Insurance Industry, International Journal of Mechanical Engineering and Technology, Volume(9), Issue (13).
- Huynh,japan,(2023), Earnings Management and Bank Liquidity Creation in an Emerging Market, Malaysian Journal of Economic Studies, ISSN 1511-4554, 60 No. 2.
- Jensen, M., W. Meckling. (2008). Theory of the firm: Managerial behavior, agency cost, & Capital structure.Journal of Financial Economics, Vol. (3).
- kintoye, I.R., (2008), “Effects of Capital Structure on Firms’ Performance: the Nigerian Experience”, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Vol. (10).
- Kizildag, M. (2015). Financial leverage phenomenon in hospitality industry sub-sector portfolios, International Journal of Contemporary Hospitality Management.
- Mania, Kimani E,(2018), Effect of Liquidity Management Strategies on Sustainability of Table Banking Groups in Uasin Gishu County, Kenya, International Journal of Finance, Accounting and Economics (IJFAE) ISSN: Applied for Vol. 1 (1) 1-11.
- Notiva,Santi, Tjahjadi,Baming,Ismiyanti,Fitri,(2021), Leverage and Firms’ Vulnerability: Do Crises and Industry Matter, International Journal of Economics and Management, 161-174.VOL (15) No(2).
- Zelalem, D. (2020). The impact of financial leverage on the performance of commercial banks: Evidence from selected commercial banks in Ethiopia, International Journal of Accounting, Finance and Risk Management, 5(1)

Books

- Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott,(2000), Bank Management, (4)th, Mc Graw–Hill Irwin, Boston.
- Pierre, V.(2010). Finance Dentreprise, 8th, Per Pascal Quiry Et Yann Le Fur, Editions Dalloz, paris.
- Ross, Peter, Commercial Bank Management,(1999), 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill
- .Saunders, Athony, (1997), Financial Institution Management, (2)th, McGraw–Hill Irwin, Boston.

الوادية،خلف محمد أدریس خلف،(2016)، العلاقة بين الرافعة المالية و أسعار الأسهم دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة)،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين.

ستو،صفاء،(2016)، تأثير نسب السيولة و نسب المديونية على القيمة السوقية للشركة المسعرة في البورصة دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق قطر للاوراق المالية خلال الفترة (2009-2014)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

صونيا، عتروس،(2015)، ادوات ادارة السيولة في البنوك و دورها في التخفيض من خطر السيولة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،جامعة ام البواقي،الجزائر.

علوان، معاذ محمد شعبان،(2015)، استخدام نسب السيولة و مقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية، دراة تحليلية تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، فلسطين. عليوي،نشأت حكمت،(2019)، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن.

كاظم، شيما يونس،(2014)، اثر السيلة النقدية في مستوى اداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011)، اطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، جامعة سانت كليمنتس البريطانية فرع

المجلات العلمية

- القرعان،قادي و كتلو،حسن وطه،لارا زهير،(2014)،ادارة السيولة في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية في سوريا،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد (36)، العدد (4)، جامعة تشرين،سوريا.
- النجار،جميل حسن،(2013)،مدى تأثير الرفع المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين دراسة اختبارية،مجلة جامعة الازهر، العدد (1)، المجلد (15)،غزة، فلسطين.
- عمر،اراز محمد رشيد و علي،دلير سليم،(2022)،تأثير الرافعة المالية في الربحية المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة دهوك للعلوم الإنسانية،المجلد (25)، العدد(2)، دهوك، إقليم كردستان العراق.
- ظاهر، غسان طارق و حبيب،فلاح عودة،(2021)، الموائمة بين الربحية و السيولة في ظل التنافسية المصرفية مصرف الخليج التجاري نموذجا للمدة (2019 - 2005)،مجلة المثلى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد (11)، العدد (3).

المؤتمرات

- الوائي،رغد كريم قاسم، و الزبيدي، حمزة فائق هيب،(2019)،الرافعة المالية و دورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا،بغداد،العراق.

الكتب

- ابو حمد،رضا صاحب و قدوري،فائق، مشعل،(2005)، إدارة المصارف، ط1، دار ابن الأثير للطباعة و النشر،جامعة الموصل،العراق.
- الشيخ، فهمي مصطفى. (2008). التحليل المالي، ط 1، دار صفاء للنشر، رام الله،فلسطين.
- جلدة،سامر،(2009)،البنوك التجارية و التسويق المصرفي، ط1، دار اسامة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن.

الملاحق

(1) الجدول

تأثير نسب المديونية في الرصيد النقدي

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.444 ^a	.197	.150	.13474

a. Predictors: (Constant), الرصيد النقدي

(2) الجدول

درجات الحرية و قيمة F بين نسب المديونية و الرصيد النقدي

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression .076	1	.076	4.182	.057 ^b
	Residual .309	17	.018		
	Total .385	18			

a. Dependent Variable: النسب المديونية
b. Predictors: (Constant), الرصيد النقدي

(3) الجدول

تأثير نسب المديونية في الاحتياطي القانوني

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.618 ^a	.382	.345	.11825

a. Predictors: (Constant), الاحتياطي قانوني

(4) الجدول

درجات الحرية و قيمة F بين نسب المديونية و الرصيد النقدي

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression .147	1	.147	10.499	.005 ^b
	Residual .238	17	.014		
	Total .385	18			

a. Dependent Variable: النسب المديونية
b. Predictors: (Constant), الاحتياطي القانوني

(5) الجدول

تأثير نسب المديونية في السيولة القانونية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.584 ^a	.341	.302	.12211

a. Predictors: (Constant), السيولة القانونية

(6) الجدول

درجات الحرية و قيمة F بين نسب المديونية و السيولة القانونية

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression .131	1	.131	8.791	.009 ^b
	Residual .253	17	.015		
	Total .385	18			

a. Dependent Variable: النسب المديونية
b. Predictors: (Constant), السيولة القانونية

الجدول (7)
تأثير نسب المديونية في نسب التوظيف

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.437 ^a	.191	.144	.13526

a. Predictors: (Constant),
نسب التوظيف

الجدول (8)
درجات الحرية و قيمة F بين نسب المديونية و نسب التوظيف

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.074	1	.074	4.018	.061 ^b
	Residual	.311	17	.018		
	Total	.385	18			

a. Dependent Variable:
المديونية
b. Predictors: (Constant),
نسب التوظيف

الجدول (9)
تأثير نسبة القروض الى حقوق الملكية في الرصيد النقدي

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.200 ^a	.040	-.016	.29407

a. Predictors: (Constant),
الرصيد النقدي

الجدول (10)
درجات الحرية و قيمة F بين نسب القروض الى حقوق الملكية و الرصيد النقدي

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Residual	1.470	17	.086		
	Total	1.531	18			

a. Dependent Variable:
نسبة القروض الى حقوق الملكية
b. Predictors: (Constant),
الرصيد النقدي

الجدول (11)
تأثير نسبة القروض الى حقوق الملكية في الاحتياطي القانوني

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.519 ^a	.270	.227	.25647

a. Predictors: (Constant),
احتياطي قانوني

الجدول (12)
درجات الحرية و قيمة F بين نسب القروض الى حقوق الملكية و الاحتياطي القانوني

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.413	1	.413	6.282	.023 ^b
	Residual	1.118	17	.066		
	Total	1.531	18			

a. Dependent Variable:
نسبة القروض الى حقوق الملكية

b. احتياطي قانوني Predictors: (Constant),

الجدول (13)
تأثير نسبة القروض الى حقوق الملكية في السيولة القانونية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.213 ^a	.045	-.011	.29328

a. السيولة القانونية Predictors: (Constant),

الجدول (14)
درجات الحرية وقيمة F بين نسب القروض الى حقوق الملكية و السيولة القانونية

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression .069	1	.069	.805	.382 ^b
	Residual 1.462	17	.086		
	Total 1.531	18			

a. Dependent Variable: نسبة القروض الى حقوق الملكية
b. Predictors: (Constant), السيولة القانونية

الجدول (15)
تأثير نسبة القروض الى حقوق الملكية في نسب التوظيف

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.595 ^a	.355	.317	.24113

a. نسب التوظيف Predictors: (Constant),

الجدول (16)
درجات الحرية وقيمة F بين نسب القروض الى حقوق الملكية و نسب التوظيف

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression .543	1	.543	9.340	.007 ^b
	Residual .988	17	.058		
	Total 1.531	18			

a. نسبة القروض الى حقوق الملكية
b. Predictors: (Constant), نسب التوظيف

کارتیکرنا بکارئینانا راکر نهفمیا دارایی لسه نهختینه یا بانکی فکولینا شروفه کرنا بانکا بازارگانی یا عیراقی دماوی (2004-2022)

پوخته:

فی فکولینی هولادیه زانینا کارتیکرنا راکر نهفمیا دارایی ل نهختینهی بریکا داتابین هاتینه بدهسته ئینان بریکا راپورتین دارایی یت بانکا بازارگانی یا عیراقی دماوی (2004-2022) وهک نمونهیاو فکولینی و فکولینی پشت بهستنا خو لسه ریبازا شروفه کر نیه بکارئینانا کارتیکرنی لسه بابهتین فکولینی بریکا پروگرامی. (SPSS25) فکولین گه هشته گهلهک ئنجاما ژوان هه بونا کارتیکرنا راقه کرنا دارایی لسه نهختین و ژ گر نکترین پیشنیارین فکولینی هه بونا هه بونا به لانس دناقیهرا نهختینهی و چونا دناقیه پروژین و مبره نینانی بو جیچه جیکرنا ئارمانجین بانکی و کیمکرنا مئترسیچن چالاکین بانکی ل پاشهروژین و پیشنیار هاتیه کرن دیکه متن لئه مایه بانکین بهر فرهه و بتاییهت دبواری جور هوجور کرنا قهرین بانکی کو مئترسیین بانکی کیم دکهت و بتاییهت یت گریدایی قهرین هاتینه دان.

THE IMPACT OF THE USE OF FINANCIAL LEVERAGE ON LIQUIDITY BANKING, AN ANALYTICAL STUDY FOR THE COMMERCIAL BANK OF IRAQ FOR THE PERIOD (2004-2022)

ABSTRACT:

This study sought to know the effect of financial leverage on bank liquidity through data obtained from the financial reports issued by the Commercial Bank of Iraq during the period (2004-2022) because the aforementioned bank was the research sample. The research relied on the analytical approach using the influence model of the research variables through the (SPSS25) program. The study reached several results, including the presence of an impact of financial leverage on bank liquidity. One of the most important research proposals is achieving a balance between liquidity and entering into investment projects to achieve profitability and achieve banking goals. In order to reduce the risks resulting from banking activities in the future, it has been proposed to follow the principles of universal and private banking. In the field of diversifying the loans granted, which would reduce banking risks, especially with regard to the loans granted.

KEYWORDS: Leverage, Bank liquidity, Banking activity, Commercial Banks